أخبار الخليج
٢٩ فبراير ١٩٩٢

مُبدعون مع وقف التنفيذ ٢

حِين نساوي المبدع بغير المبدع .. تختفي النجوم

○ د. حسن فخرو ○

د. حسن فخرو :

الفن عنصر مهم من عناصر التنمية وله مكانته في سلم الأولويات

المساواة بين المبدع وغير المبدع تقييد للخصوصية والابداع

الجميع يجيب بالنفي ، بما في ذلك القائمين على تشريع القوانين في ديوان الموظفين ، لكن الاتفاق على ذلك من حيث المبدأ لا يعني بحال الاتفاق على التفاصيل ، ففي التفاصيل تختلف الاجتهادات ، وفي هذا التحقيق نحاول عرض هذه الاجتهادات ، آملين من خلال هذا العرض ان نضع يدنا على ما قد يكون سببا من أسباب الوهن في أنشطتنا الاعلامية والفنية .

وفي الحلقة الأولى من هذا التحقيق التقينا بالاستاذ عبدالرحمن سلمان الزياني مدير ادارة العمل ، بصفته الشخصية فألقى الضوء على جانب مهم من جوانب القضية ، حين تساءل من هو المبدع .. وهل الابداع حصر بمجال الاعلام والفنون ، أم أن التعبير يمكن أن ينسحب على الاداريين وبعض أصحاب المهن الفنية .

ومع اننا نرى أن هذه المسألة محسومة من الوجهة النظرية البحتة لصالح الفنان ، إلا أن هذا الحسم النظري لا يقلل البتة من جدارة وجهة نظر عبدالرحمن الزياني ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحوار الدائر يتعرض لقضية تنظيمية يصعب النظر اليها في معزل عن خطط التنظيم الاداري في الدولة بصورة عامة .

تحقيق
عقيل سوار

الفن والتنميه

في هذه الحلقة ، يتحدث الدكتور حسن عبدالله فخرو ، وهو هنا ـ شأنه دائما ـ ينطلق من علاقة القضية المطروحة بالمسألة التنموية فيضيف بعدا لا غنى لأية محاورة تحاول البحث بحثا جادا ومتوازنا في الأسباب والنتائج .

يقول د.حسن فخرو :

لا شك أن البحرين كدولة نامية هي في أمس الحاجة الى المتميزين من أبنائها في الساحة الفنية أو الاعلامية بصورة خاصة فقد أصبح الفن في عصرنا هذا عنصرا مهما من عناصر التنمية الاجتماعية ، وبحيث لا يمكن لأي مجتمع ينشد النمو أن يتجاهله أو يهضم حقه في سلم الأولويات ، وما تحدثت عنه من سوء تقدير لهذا العنصر ، والظاهرة التي تتحدث عنها موجودة في الكثير من الدول النامية بسبب محدودية المؤهلات والامكانيات بصورة عامة ، وفي بعض هذه الدول وعندنا نحن قد تتعقد هذه القضية بسبب القيود التي نضعها على بعض المتخصصين وبسبب

تجارب الغير وتأخذ في الحسبان الشروط الخاصة في المجتمع .

.. من هنا أيضا فان الشروط الوظيفية اذا ما ركنت لتقييم أداء الموظفين حسب مؤهلاتهم الاكاديمية وسنوات خبرتهم

فقط ، دون حساب خاص للملكات الابداعية ، فان هذا قد يؤدي الى اضمار الروح التنافسية المطلوبة لتجويد الأداء في الحقل الفني وفي حقول العمل الأخرى بطبيعة الحال . ويؤثر بالتالي على المسيرة التنموية .

بناء على ما تقدم كيف ترى وضع العاملين في الحقول الابداعية

ـ ان ينصب الاجتهاد الاعلامي في روافد مسيرة الوطن التنموية وسلامتها ، فكم قام الاعلام في الدول المتطورة بأدوار نبيلة ومسئولة في سبيل المصلحة العامة ، حسب ما يعرفها القانون الدولي أثناء الحروب

تنمية ، فلابد لنا أن نتذكر أن الفن والاعلام يمكن أن يلعبا دورا حاسما في بناء الانسان ، وعليه فان اهتمامنا بهذا المجال يعني اهتمامنا ضمنيا بالانسان كأحد

○ م. حبيب حسن ○

حبيب حسن :

التمييز مطلوب انصافا للمبدعين بالفطرة وتحفيزا لرفع كفاءة أداء المجموع

السؤال المطروح : هل المساواة في شروط العمل

والمكافآت والحوافز بين المبدعين وغير المبدعين إجراء حكيم ؟

توفير البيئة المناسبة للابداع مطلوب

العمل هم سواء ، واتفقنا حول هذه الفرضية ، يمكنني القول انهم يستحقون معاملة مميزة تليق بالمسئوليات المناطة بهم ، ومع ذلك أرى أن الأهم من توفير شروط العمل المناسبة لهؤلاء هو توفير البيئة المناسبة للابداع في كافة مجالات العمل ، فبذلك نحن لا ننصف المبدع بالفطرة فحسب ، بل نساعد على تطوير أداء المجموع في هذا الحقل أو ذاك من حقول العمل ، واعتقد أنه من تحصيل الحاصل القول اننا ما لم نوفر البيئة المناسبة فلا يمكن لا لذوي الملكات الخاصة ولا لغيرهم أن يؤدوا أداء مثمرا .

ويضيف انني حين اتحدث عن توفير بيئة العمل المناسبة فانا لا أطرح شيئا مختلفا عما تطرحه اسئلتك ، ولكني أجيب بما اعتقد أنه معالجة أكثر شمولية ، ففي اعتقادي أن الحوافز المادية والمعنوية المطلوبة ما هي سوى جانب من جوانب البيئة المطلوبة ..

ويضيف حبيب حسن : ان المطالبة

تضمن له أن ينفذ بعيدا عن الاجتهادات الشخصية المرتجلة أو التي قد تتدخل الحسابات الشخصية فيها .

أما الشخص الذي تناط به مسئولية تنفيذ هذا النظام ، فيفترض أن يكون على قدر من الدراية بحرفيات المهنة ومن المرونة ، بحيث يستطيع تقدير الحد الفاصل بين الاجتهاد الشخصي الذي يخدم النظام نصا وروحا ، وبين ذاك الذي يتعامل مع النظام وفق اجتهادات سريعة مرتجلة ، قد تراكم التجاوزات وتجعل من النظام مجرد حبر على ورق مع مضي الزمن .

السؤال : بقراءتنا للواقع ، هل مثل هذه التدابير ، أو البيئة موجودة الآن .. أم نحتاج الى خلقها ؟

كما ذكرت سلفا ، نحن لا نبدأ من الصفر ، فالتنظيم الاداري قطع شوطا لا يستهان به ، وعملية تطوير الاجراءات وتحديثها عملية مطلوبة في أفضل الحالات ، وقد تكون لي أولك مآخذ على هذه الظاهرة أو تلك ، وقد تكون هذه المآخذ

تكون هناك مآخذ على مستوى صحافتنا عند مقارنتها بصحف عربية أو خليجية أخرى ، وقد يرى البعض في عدم تغطيتها للأحداث العربية والدولية تغطية ميدانية قصورا في خدماتها الصحفية المطلوبة ، ومع أن مثل هذا التطلع أمر مشروع ، إلا أننا لكي نحكم على هذه الصحف بالتقصير يتعين علينا أولا أن ندرس واقع هذه الصحافة دراسة متأنية ونقيمها ، ولابد لأي دراسة سليمة أن تتسائل أولا عما اذا كان الانتشار عربيا أو عالميا من ضمن أهداف هذه الصحف عند انشائها .. ؟ فاذا لم يكن الأمر كذلك ، فسيحق للدارس ان يتساءل مرة اخرى هل من المجدي دفع أعباء مالية اضافية لمثل هذه التغطية ، في وقت لا تطمع فيه هذه الصحف للانتشار خارج الحدود الجغرافية ؟

ويضيف : هذا القول لا ينفي بالطبع مشروعية الطموح في أن تكون صحافتنا صحافة شاملة حتى وان كانت موجهة للقارىء المحلي ، فالكمال أو شبه الكمال

المساواة بين المبدع وغير المبدع تقييد للخصوصيه والابداع

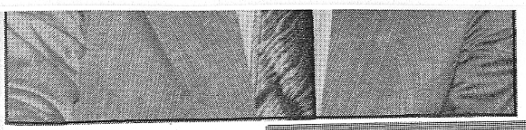

○ د. حسن فخرو ○

حبيب حسن

التميز مطلوب انصافا للمبدعين بالفطرة وتحفيزا لرفع كفاءة أداء المجموع

السؤال المطروح : هل المساواة في شروط العمل والمكافآت والحوافز بين المبدعين وغير المبدعين إجراء حكيم ؟

○ م. حبيب حسن ○

الجميع يجيب بالنفي ، بما في ذلك القائمين على تشريع القوانين في ديوان الموظفين ، لكن الاتفاق على ذلك من حيث المبدأ لا يعني بحال الاتفاق على التفاصيل ، ففي التفاصيل تختلف الاجتهادات ، وفي هذا التحقيق نحاول عرض هذه الاجتهادات ، أملين من خلال هذا العرض ان نضع يدنا على ما قد يكون سببا من أسباب الوهن في أنشطتنا الاعلامية والفنية .

وفي الحلقة الأولى من هذا التحقيق التقينا بالاستاذ عبدالرحمن سلمان الزياني مدير ادارة العمل ، بصفته الشخصية فألقى الضوء على جانب مهم من جوانب القضية ، حين تساءل من هو المبدع .. وهل الابداع حصر بمجال الاعلام والفنون ، أم أن التعبير يمكن أن ينسحب على الاداريين وبعض أصحاب المهن الفنية .

ومع اننا نرى أن هذه المسألة محسومة من الوجهة النظرية البحتة لصالح الفنان ، إلا أن هذا الحسم النظري لا يقلل البتة من جدارة وجهة نظر عبدالرحمن الزياني ، اذا ما أخذنا في الاعتبار أن الحوار الدائر يتعرض لقضية تنظيمية يصعب النظر اليها في معزل عن خطط التنظيم الاداري في الدولة بصورة عامة .

الفن والتنمية

في هذه الحلقة ، يتحدث الدكتور حسن عبدالله فخرو ، وهو هنا ـ شأنه دائما ـ ينطلق من علاقة القضية المطروحة بالمسألة التنموية فيضيف بعدا لا غنى لأية محاورة تحاول البحث بحثا جادا ومتوازنا في الأسباب والنتائج .

تحقيق
عقيل سوار

يقول د. حسن فخرو :

لا شك أن البحرين كدولة نامية هي في أمس الحاجة الى المتميزين من أبنائها في الساحة الفنية أو الاعلامية بصورة خاصة فقد أصبح الفن في عصرنا هذا عنصرا مهما من عناصر التنمية الاجتماعية ، وبحيث لا يمكن لأي مجتمع ينشد النمو أن يتجاهله أو يهضم حقه في سلم الأولويات ، وما تحدثت عنه من سوء تقدير لهذا العنصر ، والظاهرة التي تتحدث عنها موجودة في الكثير من الدول النامية بسبب محدودية المؤهلات والامكانيات بصورة عامة ، وفي بعض هذه الدول وعندنا نحن قد تتعقد هذه القضية بسبب القيود التي نضعها على بعض التخصصين وبسبب الظروف العامة التي تضيق هامش الحرية للبعض .

أن من شأن هذا بدون شك أن يلعب دورا سلبيا بتقييد الخصوصية والملكات الابداعية ، وحرمان المجتمع من اجتهاداتها ، وغني عن البيان أن تطور أي مجتمع مرهون بما يسهم به أبناؤه من جهود واجتهادات على كافة الأصعدة التنموية ، واذا كان لكل فرد في المجتمع نصيبه من المسئولية في عملية البناء والتطور فان أفراد المجتمع من ذوي التخصصات أو الملكات الخاصة يفترض أن يلعبوا دورا رياديا ، كل في مجال تخصصه .

من هنا يقول الدكتور حسن فخرو انه

من دواعي التخطيط التنموي السليم ، تقييم جهود هؤلاء المبدعين تقييما سليما ، يحفظ لهم حقوقهم ويكون لهم دافعا لتركيز جهودهم في المهام المناطة بهم ، دون حاجة لتبذير هذه الجهود في حقول عمل غير مثمرة بالنسبة للمجتمع وان كانت ثمارها مرضية بالنسبة لهم كأفراد ، يسعون لرفع مستوى معيشتهم .

ويضيف : ان الحوافز والمكافآت إضافة الى التقدير المعنوي والتقنين المنصف لضمان التدرج السليم في السلم الوظيفي ضرورات لابد منها ليس بالنسبة للفنانين فحسب بل لكافة مجالات العمل الوظيفي ، وهذا يعني ضمن ما يعنيه ضرورة وضع أطر سليمة لضمان وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بالمقام الأول وفق أطر موضوعية تستفيد من تجارب الغير وتأخذ في الحسبان الشروط الخاصة في المجتمع .

.. من هنا أيضا فان الشروط الوظيفية اذا ما ركنت لتقييم أداء الموظفين حسب مؤهلاتهم الاكاديمية وسنوات خبرتهم فقط ، دون حساب خاص للملكات الابداعية ، فان هذا قد يؤدي الى اضمار الروح التنافسية المطلوبة لتجويد الأداء في الحقل الفني وفي حقول العمل الأخرى بطبيعة الحال . ويؤثر بالتالي على المسيرة التنموية .

بناء على ما تقدم كيف ترى وضع العاملين في الحقول الابداعية والاعلامية في البحرين ؟

لا شك أننا كمسئولين وكمواطنين غيورين على التوجه التنموي في هذا البلد ، مطالبون بأن نأخذ في الاعتبار كل ما من شأنه أن يرعى المواهب وينمي الكفاءات البحرينية .

وعلينا أن نعي أن ضرورة توفير الشروط المناسبة لضمان عدم تسرب أصحاب الملكات الابداعية من مجالات العمل المناسبة لها وجعلها تلجأ للعمل في وظائف أكثر اغراء على الصعيد المادي ، وهذا قد يترك المجال لذوي القدرات المتواضعة للعمل في حقول العمل الابداعي ، وفي ذلك ما فيه من اخلال بالمسيرة التنموية السليمة المطلوبة .

ويضيف الدكتور حسن فخرو : اننا حين نطالب الدولة بتوفير شروط العمل المناسبة ، للمبدعين من أبناء المجتمع من منطلق تنموي ، فاننا من نفس المنطلق نذكر أن العملية التنموية مسئولية مشتركة تتحمل تبعاتها كل المؤسسات والافراد ، كل بقدر معين ، وعليه فان للمبدعين نصيبا من هذه المسئولية ، وهم مطالبون باعتبارهم مواطنين أولا وباعتبار أن الفن والاعلام رسالة ثانيا ، مطالبون بأن يوفوا مهنهم حقها من الاهتمام والأداء المميز ، فعلى عاتقهم تقع مسئوليات كبيرة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

ـ بلورة مسئولية المواطن الاعلامي وغيره في سبيل المحافظة على مستقبل الوطن وصيانة ترابه .

ـ ان ينصب الاجتهاد الاعلامي في روافد مسيرة الوطن التنموية وسلامتها ، فكم قام الاعلام في الدول المتطورة بأدوار نبيلة ومسئولة في سبيل المصلحة العامة ، حسب ما يعرفها القانون الدولي أثناء الحروب والأزمات والمحن .

ـ ان المسئولية الاعلامية تعني ضمن ما تعنيه ، مصداقية ما نكتب وما نقول ، وتوثيق مصادر ما نكتب وما نقول والتدقيق فيما نكتب وما نقول ، أي الا نقوم على سبيل المثال لا الحصر ، بنشر رسائل القراء بأسماء مستعارة ، خصوصا حين يتعرض البعض منها لأشخاص ومؤسسات بالاسم ولا يمكن للجهات المعنية الرد عليها لعدم معرفة كتابها أو دوافعهم ، فأحيانا تكون الصلة بين الرأي المطروح وصاحبه صلة موضوعية يؤدي جهلها بالنسبة للقارىء ولذوي العلاقة بالأمر الى فقدان المصداقية ، فضلا عن كونها اسلوبا غير متحضر في الحوار وتبادل الرأي ، وما يصدق على رسائل القراء يصدق بدرجة أكبر على المقالات والأعمدة الناقدة سلبا وايجابا والمذيلة بأسماء مستعارة .

ـ نقل الاخبار والتصريحات ، ونسبتها لافراد أو مسئولين دون توخي الدقة في سلامة المصدر أو صحة ودقة التفاصيل ، وكذلك الأمر بالنسبة للاخبار المحلية والخارجية المستقاة من مصادر نشر محلية أو خارجية دون تمحيص هذه الاخبار والتيقن من دقتها ودوافع تلك المصادر في نشرها ، وأحيانا دون الاشارة الى تلك المصادر أو تاريخ النشر .

ـ أن نستعمل هذا المنبر العام أو ذاك لتحقيق مصالح شخصية لا تمت بصغيرة أو كبيرة للمصلحة العامة .

وينهي حسن فخرو حديثه قائلا : اننا حين نتحدث عن الفن والاعلام من خلال علاقة هذه المجالات بالمسألة التنموية ، وطالما الانسان يعتبر أحد أهم عناصر أي تنمية ، فلابد لنا أن نتذكر أن الفن والاعلام يمكن أن يلعبا دورا حاسما في بناء الانسان ، وعليه فان اهتمامنا بهذا المجال يعني اهتماما ضمنيا بالانسان كأحد عناصر التنمية المنشودة فهو الهدف والوسيلة في آن واحد .

بيئة العمل أولا !

من جانبه يضيف السيد حبيب حسن ، مدير إدارة التخطيط بوزارة الاسكان ، اضافة لا تقل أهمية عن اضافة الدكتور حسن فخرو ، حين ينطرق للموضوع من زاوية مختلفة

بعض الشيء منطلقا من موقعه كإداري فيقول :

أولا دعنا نتفق على أي نوع من أنواع الابداع نتحاور ؟

أنا لا أستطيع ان أفتي فيما يتعلق بالابداع الفني لأن هذا الأمر خارج تخصصي ، وما يمكن أن أقوله بهذا الصدد لن يعدو كونه اجتهادا عاما ، تعوزه الدقة الاحصائية المطلوبة والملاحظة القريبة من مجال العمل في الحقل الفني ، ومع ذلك اعتقد أن ما يصدق على الابداع في هذا المجال يصدق على الابداع في مجالات مهنية كثيرة ، فاذا ما تجاوزنا الحديث حول من هو المبدع ومن هو غير المبدع وافترضنا من باب الجدل ، أن المبدعين في أي من مجالات العمل هم سواء ، واتفقنا حول هذه الفرضية ، يمكنني القول انهم يستحقون معاملة مميزة تليق بالمسئوليات المناطة بهم ، ومع ذلك أرى أن الأهم من توفير شروط العمل المناسبة لهؤلاء هو توفير البيئة المناسبة للابداع في كافة مجالات العمل ، فبذلك نحن لا ننصف المبدع بالفطرة فحسب ، بل نساعد على تطوير اداء المجموع في هذا الحقل أو ذاك من حقول العمل ، واعتقد أنه من تحصيل الحاصل القول اننا ما لم نوفر البيئة المناسبة فلا يمكن لا لذوي الملكات الخاصة ولا لغيرهم أن يؤدوا اداء مثمرا .

توفير البيئة المناسبة للابداع مطلب في كافة مجالات العمل

ويضيف انني حين اتحدث عن توفير بيئة العمل المناسبة فانا لا اطرح شيئا مختلفا عما تطرحه اسئلتك ، ولكني أجيب بما اعتقد أنه معالجة أكثر شمولية ، ففي اعتقادي أن الحوافز المادية والمعنوية المطلوبة ما هي سوى جانب من جوانب البيئة المطلوبة ..

ويضيف حبيب حسن : ان المطالبة بايجاد البيئة المناسبة ، لا يعني بحال من الأحوال البدء من الصفر ، فالكثير من عناصر هذه البيئة موجودة سلفا لكنها قد تحتاج الى تنظيم لتؤتي ثمارها .

وكيف ترى تحقيق هذه البيئة ؟

اعتقد أن بيئة العمل المناسبة في أي مجال من مجالات العمل تستند الى ثلاثة أسس رئيسية هي :

١ ـ النظام .

٢ ـ طريقة تنفيذ النظام .

٣ ـ الشخص المناسب لتنفيذ هذا النظام .

النظام التنظيم

والنظام يشمل بداهة ، قوانين العمل وشروطه والتفاصيل المتعلقة بهذه الشروط على صعيد تقييم الأداء أثناء العمل وتحديد حجم وشكل المكافآت ، وقبله الشروط التي تحدد صلاحية أو عدم صلاحية هذا الشخص أو ذاك لهذا الموقع أو ذاك ، أما طريقة تنفيذ النظام فتعني ايجاد ميكانيكية تضمن له أن ينفذ بعيداً عن الاجتهادات الشخصية المرتجلة أو التي قد تتدخل الحسابات الشخصية فيها .

أما الشخص الذي تناط به مسئولية تنفيذ هذا النظام ، فيفترض أن يكون على قدر من الدراية بحرفيات المهنة ومن المرونة ، بحيث يستطيع تقديرَ الحد الفاصل بين الاجتهاد الشخصي الذي يخدم النظام نصا وروحا ، وبين ذاك الذي يتعامل مع النظام وفق اجتهادات سريعة مرتجلة ، قد تراكم التجاوزات وتجعل من النظام مجرد حبر على ورق مع مضي الزمن .

السؤال : بقراءتنا للواقع ، هل مثل هذه التدابير ، أو البيئة موجودة الآن .. أم نحتاج الى خلقها ؟

كما ذكرت سلفا ، نحن لا نبدأ من الصفر ، فالتنظيم الاداري قطع شوطا لا يستهان به ، وعملية تطوير الاجراءات وتحديثها عملية مطلوبة في أفضل الحالات ، وقد تكون لي أولك مأخذ على هذه الظاهرة أو تلك ، وقد تكون هذه المآخذ صائبة وقد لا تكون ، وفي اعتقادي أن العنصر الحاسم في هذا الأمر هو تقييم الاهداف ودراستها دراسة مستفيضة قبل اصدار فتوى بشأنها ، واعتقد أن ما هو موجود سلفا من عناصر البيئة المطلوبة أو تلك التي قد نرغب في اضافتها ، أمر محكوم بالهدف المرجو منها ، ومتى ما حددنا الهدف استطعنا بيسر الحكم على صلاحية اجراء معين ، واستطعنا بيسر معاينة القصور في هذا المجال أو ذاك .

لا شك أن الدراسة مطلوبة ، ومع ذلك اعتقد أن هناك مظاهر واضحة يمكن معاينة الخلل على ضوئها ، ونحن قد نختلف على ، الهلال ، أول الشهر ، وهل هو (ابو يوم او يومين) لكن هل نختلف على الشمس أشرقت أم لا ؟!

هناك أهداف عامة مسلم بها ، وليس هناك إجراء أو قانون موجود بدون هدف ، لكن عند الحديث في التفاصيل ، يجب أن يكون الهدف محدداً .. فعلى سبيل المثال قد تكون هناك مآخذ على مستوى صحافتنا عند مقارنتها بصحف عربية أو خليجية أخرى ، وقد يرى البعض في عدم تغطيتها للأحداث العربية والدولية تغطية ميدانية قصورا في خدماتها الصحفية المطلوبة ، ومع أن مثل هذا التطلع أمر مشروع ، إلا أننا لكي نحكم على هذه الصحف بالتقصير يتعين علينا أولا أن ندرس واقع هذه الصحافة دراسة متأنية ونقيمها ، ولابد لأي دراسة سليمة أن تتسائل أولا عما اذا كان الانتشار عربيا أو عالميا من ضمن أهداف هذه الصحف عند انشائها .. ؟ فاذا لم يكن الأمر كذلك ، فسيحق للدارس ان يتساءل مرة أخرى هل من المجدي دفع أعباء مالية اضافية لمثل هذه التغطية ، في وقت لا تطمع فيه هذه الصحف للانتشار خارج الحدود الجغرافية ؟

ويضيف : هذا القول لا ينفي بالطبع مشروعية الطموح في أن تكون صحافتنا صحافة شاملة حتى وان كانت موجهة للقارىء المحلي ، فالكمال أو شبه الكمال مطلوب في كل الحالات ، لكن المسألة هنا محكومة ببدهية (الأداء ـ الكلفة) وعلى هذا الصعيد فان الحكمة تقتضي الموازنة بين الأداء والكلفة ، وعليه يصبح الحكم على هذه الصحافة بالقصور حكما غير دقيق .

ويبني ـ حبيب حسن حديثه بالقول : ان الهدف هو الذي يحدد وجاهة أو عدم وجاهة اجراء معين .. هذا مجرد مثال كما قلت وما يصدق على الصحافة هنا ، يصدق على مجالات أخرى ، واعتقد أنه لكي لا نلقي الحديث على عواهنه ، لابد من دراسة كل حالة على حدة ، وتحديد الاهداف المطلوب تحقيقها في كل مجال ، حسب ما تقتضيه الحاجة والأولويات .

وفي الخلاصة ـ يقول حبيب ـ إننا يفترض أن نتعود على البحث عن الأهداف في أي مشروع أو نشاط قبل أن نصدر حكما أو تقييما له أو عليه .. فحين ذاك فقط نستطيع أن نصدر أحكاما قاطعة ونقترح حلولا لما نرى من أوجه القصور .